7 الفصـل

القطاع الخاص

تشجيع القطاع الخاص

كان تطور شركة سابك الملحوظ لتصبح شركة عالمية في تجارة الكيماويات خلال الأوقات المقلقة بين عامَي 1983م و1995م يُعدّ إنجازًا مميزًا، وكان لعبدالعزيز الزامل دور مهم في هذا التطور، ولكن لكونه وزيرًا للصناعة والكهرباء، فإن بناء سابك وتطويرها كان واحدًا من مسؤولياته الكثيرة، وكانت مسؤوليته الأخرى هي تطوير القطاع الصناعي الخاص للمملكة العربية السعودية.

وعندما أصبح الزامل وزيرًا كان الوضع الذي واجهه مختلفًا تمامًا عن الوضع الذي واجهه القصيبي، عندما تولى هذا المنصب عام 1975م؛ فقد تمتعت الحكومة السعودية بفائض هائل في الميزانية في ذلك الوقت؛ بسبب زيادة العائدات التي تحققت من بيع النفط، وكان يمكن الاستثمار في الأموال القادمة لخزينة الحكومة على المدى البعيد في مشروعات البنى التحتية التي نوقشت، وكان من الممكن أيضًا أن تُستثمَر هذه الأموال في سابك وفي مشروعات أخرى، يمكنها أن توفر التمويل لبدء مشروعات أو قروض من صندوق التنمية الصناعية السعودي وصندوق الاستثمارات العامة.

وعام 1981م بدأت أسعار النفط تنخفض، وانخفضت أكثر عام 1983م، وتوقعًا لارتفاع الأسعار حافظت الحكومة السعودية في البداية على مستوى الاستثمار في الصناعة، مستفيدة من الاحتياطات الأجنبية والقروض الخارجية، وفي نهاية المطاف أدرك القادة السعوديون أن الحكومة السعودية لن تتمكن من الاستمرار في الاستثمار على نحو ضخم في بناء البنية التحتية والتنمية الصناعية، كما كان في الماضي، وأصبح هذا الإدراك ملموسًا خصوصًا في حرب الخليج، عندما أنفقت الحكومة السعودية أكثر من 50 مليار دولار في محاولاتها لطرد القوات العراقية من الكويت.

ونتيجة عدم القدرة على الحفاظ على الاستثمارات الضخمة في النمو الاقتصادي، ألقت الحكومة السعودية على عاتق القطاع الخاص تحمل هذه

المسؤولية، وقد أصبحت هذه التوقعات واضحة في خطط التنمية الوطنية الرابعة والخامسة للمملكة، التي أُصدرت عام 1985م وعام 1990م على التوالي، وكان من المهم تزامن رغبة الحكومة في تنشيط استثمار القطاع الخاص في الاقتصاد مع رؤية الزامل لدوره الوزاري، وقد عمل طوال مدة عمله وزيرًا للصناعة والكهرباء على تفعيل مشاركة القطاع الخاص في قطاع الصناعة السعودية.

وجاء سعي الزامل لتشجيع الاستثمار الخاص في القطاع الصناعي من خلال إزالة المعوقات التي تواجه رجال الأعمال عند البدء في مشروع جديد، وبناءً على هذا النهج، يشير الزامل:

كان دوري، بصفتي وزيرًا، توفير بيئة إيجابية للقطاع الخاص لكي يعمل بفاعلية، وفيما يتعلق بالتراخيص الصناعية والذين يريدون إنشاء مؤسسات صناعية، كانت سياستي أكثر ليبرالية، ولم تكن على الإطلاق مقيدة، وكان هذا الأمر مهمًا جدًا، فلم نحاول أن نكون أحرص من المستثمرين أنفسهم على استثماراتهم، وعندما يأتي شخص إلينا، ويقول: «أريد أن أبدأ أخطّط لمشروع»، لم نقل قط: «هذه فكرة سيئة، لا تنفذها، وحاول قبلك تنفيذ مثل هذا المشروع، ولكنه لم ينجح»، ولم نقل أيضًا: «لم تكن البيئة مناسبة لذلك».

وقد فهمنا أنه إذا أبدى شخص استعداده لبدء المخاطرة فهو حر في ذلك، وإن أخفق فهذا لا يعني أن فكرة مشروعه كانت غير جيدة؛ فربما كان المدير سيئًا؛ أو الشريك سيئًا؛ وربما كان توقيته سيئًا، فقد كان من الصعب القول: إنه أخفق، وربما يقدّم شخص آخر الفكرة نفسها، وينجح مشروعه، والأشخاص الذين قدموا إلينا لم يطلبوا منا أن نكون أوصياء على استثماراتهم، وكنا نريد أن يبدؤوا ينفذون مشروعهم.

لهذا منحنا مستثمري القطاع الخاص الحرية في اتخاذ قرار نوع المشروع الذي يريدونه، وفي نهاية الأمر كانت المجازفة تقع على عاتقهم؛ وظيفتنا هي أن نصدر لهم الرخصة بعد استكمال المتطلبات، وفور إصدارها يمكن لصاحب المشروع التقدُّم بطلب للحصول على قرض أرض صناعية، ويمكنه البدء بتعيين موظفين، وشراء المواد الخام، وبتطبيق هذا النهج الليبرالي، شجعنا القطاع الصناعي الخاص ليكون أكثر ديناميكية.

وشجعت سياسة الزامل، عددًا من أصحاب المشروعات للبدء في عمليات التصنيع، وفي البداية كانت المنتجات تتوجه للسوق الداخلي، ولكن فيما بعد بدأت عمليات التصدير تتجه إلى الأسواق الخارجية، وكانت صناعة السجاد إحدى الصناعات المحلية التي تطورت لتصبح مصدرًا رئيسًا للصادرات، والمثير للدهشة أن السعودية أصبحت من أكبر مصدري السجاد بعد أن كانت من أكبر المستوردين للسجاد، ويعلق عبدالعزيز على هذا التحول الملحوظ قائلًا:

أنا فخور بانتشار الشركات التابعة للقطاع الخاص في كثير من المجالات: البتروكيماويات، ومواد البناء، وتغليف المواد الغذائية، والمواد الكهربائية، وما إلى ذلك، فلقد تحقق هذا الإنجاز تدريجيًا، وقد تذكرت ذلك عندما كنت في حفل زفاف قبل بضعة أشهر، وقابلت رجل أعمال صناعيًا، كنت قد عرفته في أثناء عملي وزيرًا؛ وكان من أكبر المستوردين للسجاد، وكانت السعودية خامس أكبر مستورد للسجاد في العالم، ففي حفل الزفاف تحدثنا معًا، واسترجعنا ذكريات الماضي.

وتذكَّر كيف أنه قرَّر في وقت ما أن يستفيد من الفرص التي منحتها وزارة الصناعة لأصحاب المشروعات الطموحين، فأعطيناه الرخصة وموقعًا ليبدأ عمليات التصنيع، وبدأ يشتري الخيوط اللازمة لصنع السجاد، وأثبت أنه ناجح، وبدأت الطلبات تزداد، ثم انتابه القلق بشأن استقرار إمداده بالمواد الخام، وواجه بعض المشكلات، فقرر أن يبدأ ينتج الخيوط بنفسه.

ووظَّف عشرين أمريكيًا ساعدوه على إنشاء مصنع متكامل لإنتاج الخيوط وتصنيع السجاد في المملكة العربية السعودية، وأصبح تدريجيًا من أكبر مصدري السجاد، ثم أُسِّست ستة مشروعات أخرى لتصنيع السجاد بعد مشروعه، وأصبحت السعودية من أكبر الدول المصدرة للسجاد، وهذه كانت نتيجة السياسة الليبرالية التي شجعت على التعامل بها في إصدار الرخص، فقد كان بمقدور أي شخص يريد أن يبدأ مشروعًا ولديه القدرة أن يحصل على رخصة وعلى موقع لبدء مشروع الإنتاج.

وبعض رجال الأعمال الذين بدؤوا مشروعاتهم حاولوا إقناع الزامل بعدم إصدار رخص لأشخاص جدد؛ وذلك لأنهم لا يريدون منافسين جددًا في المستقبل، ولكنه لم يفكر في هذا الخيار مطلقًا:

وبمرور الوقت أصبح لدى السعودية شركة تنتج الكابلات الكهربائية، ولكنه كان إنتاجًا محدودًا جدًّا، ونتيجة لذلك بقيت الكابلات الكهربائية تستورد لتلبية الطلب المتزايد، وبدأ رجال الأعمال السعوديون يستغلون هذه الفرصة، فأنشؤوا شركات تنتج الكابلات الكهربائية، وكان الرجل الذي بدأ مشروع الكابلات قد أخبرني: «أنا أملك رخصة، لا تعطِ الرخصة أيَّ شخص آخر».

وكان يجب أن أشرح له: «لقد تمكنت من الحصول على هذه الرخصة لأننا في حاجة إلى مشروعات تنتج الكابلات الكهربائية، ولن أمنع الآخرين من دخول هذا المجال من المشروعات». لقد اختلفت معه ومع شركائه، ولكننا مضينا في قرارنا، ومنحنا آخرين رخصًا، وأصبح لدى المملكة العربية السعودية قطاع مزدهر لإنتاج الكابلات، وبدأت تصدّر إلى بلدان أخرى.

وعارض الزامل بقوة الجهود المبذولة لفرض رسوم عالية لحماية الصناعات السعودية، وهو ما قد يترك أثرًا على المدى الطويل يمكن أن يضعف القدرة التنافسية العالمية للمنتجات السعودية بسبب تدني الجودة في المنتجات.

وكانت البلدان الأخرى تسعى إلى تطوير الصناعات من خلال رفع الرسوم الجمركية التي تجعل المصنعين المحليين أكثر قدرة على المنافسة، ولكن ما ستحصل عليه فعليًّا هو سلع منخفضة الجودة، وسلع غير تنافسية، ومن ثم فقد أصررنا على إبقاء الرسوم الجمركية في الحد الأدنى، وكان معدل التعريفة الجمركية لدينا من أدنى المعدلات في العالم، ونتيجة لذلك كانت مصانعنا تنتج بضائع ذات جودة عالية، حتى إن العميل عندما يذهب إلى إحدى الأسواق السعودية، فلن يستطيع التفريق بين البضاعة المصنعة محليًّا أو المستوردة من الخارج، إذ كانت البضائع المنتجة محليًّا تتميز بجودتها العالية، وسمحت الرسوم الجمركية المنخفضة بتوفير البيئة المناسبة للصناعات السعودية، وذلك فتح الباب لهذه الصناعات لكي تصبح أكثر ديناميكية، ومن ثم أكثر تنافسية، فإذا كان بإمكانك النجاح في السوق السعودية، فيمكنك النجاح في أي مكان آخر.

البتروكيماويات

منذ وقت مبكر سعى المستثمرون السعوديون إلى المشاركة في صناعة البتروكيماويات، وقد لاحظوا أرباح شركة سابك، فأرادوا المشاركة فيها، وأدَّت رغبتهم الجامحة إلى زيادة نجاح الطرح العام لأسهم سابك عام 1984م، وإلى زيادة قدرة عبدالعزيز على إشراك رأس المال الخاص في الاستثمار في الشركات التابعة لسابك.

ولكن المهتمين من القطاع الخاص كانوا يريدون مزيدًا؛ كانوا يريدون الفرصة لتأسيس شركات خاصة كبرى لتصنيع البتروكيماويات من الغاز الطبيعي، وكان عليهم الانتظار حتى عام 1993م من أجل أن تتاح لهم الفرصة لفعل ذلك، ففي ذلك العام أصدرت الحكومة السعودية أخيرًا تعليمات واضحة تنظم تأسيس الشركات التي تخطط للحصول على مخصصات من الغاز بوصفها مواد خام لصناعاتهم.

وكان من دوافع التسريع في وضع هذه التعليمات محاولة الشركة الكيميائية الأمريكية تأسيس مشروع كبير للبتروكيماويات في ينبع، وهذه الشركة هي مشروع مشترك بين موبيل وكيمفيست؛ وهذه الأخيرة شركة سعودية مساهمة مسجلة في المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة، وعام 1991م قُدِّم طلب خاص بالمشروع لوزارة التجارة للحصول على الموافقة لإطلاق التشغيل، وأعلنت نية تأسيس مجمع لإنتاج ميثيل - ثلاثي - بوتيل - إيثر الكتلي، ولقد رفضت الحكومة الترخيص للمشروع حتى يتم وضع أسس لدخول القطاع الخاص في مجال صناعة البتروكيماويات.

وأنشأ مجلس الوزراء لجنة وزارية لتحديد هذه السياسة، وكان الزامل أحد أعضائها، وكان يرى في تعيينه في اللجنة فرصة للدفاع عن وجود نظام يسمح ببروز صناعة بتروكيماويات في المملكة العربية السعودية وتطويرها، يشارك فيها القطاع الخاص بفاعلية.

وكان من بين أعضاء اللجنة، إضافة إليه، كلٌّ من وزراء التجارة، والمالية، والتخطيط، والنفط والمعادن، وبعد مناقشات عميقة حدَّدت اللجنة ثلاثة شروط

يجب على شركات البتروكيماويات الخاصة، تلبيتها قبل تسجيلها وحصولها على مخصصات خام الغاز؛ إذ يجب أن تكون شركة مساهمة عامة، فيها عدد كبير من المسهمين؛ وأن تكون لها قاعدة مالية قوية؛ وأن تشتمل منتجاتها على واحدة أو اثنتين من المواد الكيميائية التي لا يجري إنتاجها حاليًا في المملكة العربية السعودية، ومنذ ذلك الحين حدَّدت هذه التعليمات معالم تطوُّر صناعة البتروكيماويات السعودية التابعة للقطاع الخاص، وأتاحت لها الازدهار، وضمنت كذلك شفافية كاملة في تأسيس مشروعات البتروكيماويات التي يديرها القطاع الخاص.

وفي أعقاب قرار اللجنة برزت أربع خطوات لازمة لتأسيس شركة للبتروكيماويات: أولًا، أن تحصل الشركة على ترخيص مبدئي من وزارة الصناعة والكهرباء. ثانيًا، أن تحصل على مخصص الخام من وزارة البترول والثروة المعدنية، وعمليًّا يأتي التخصيص من شركة أرامكو. ثالثًا، تأمين الحصول على ترخيص نهائي من وزارة الصناعة والكهرباء. وأخيرًا، الحصول على إذن بتأسيس الشركة وتسجيلها لدى وزارة التجارة. كان الزامل في المقدمة مدافعًا عن هذه المجموعة من التشريعات، وكان في نقاشاته داخل المجلس الوزاري وداخل اللجنة الوزارية دائمًا ما يدافع عن نظام يسمح بتخصيص خام الغاز للشركات الخاصة، ويبيِّن ذلك فهد الراجحي، وهو رفيق له صاحبه طويلًا، فيقول:

> من حسن الحظ أن عبدالعزيز كان وزيرًا عام 1993م؛ فقد دعم فكرة تخصيص خام الغاز الطبيعي للشركات الخاصة، ممهدًا الطريق لدخول الاستثمارات الخاصة في قطاع البتروكيماويات، وقد أقنع الملك والوزراء بوجهة نظره، وعمل جاهدًا لتحقيق هذا الهدف، ولم يكن ذلك سهلًا، وبفضل جهوده تلك أُرسِيت الأسس التي قامت اليوم عليها صناعة البتروكيماويات التابعة للقطاع الخاص، وكان لجهوده الفضل الكبير في حصول الشركات الخاصة أخيرًا على مواقع صناعية، وإمكانية الحصول على الغاز الخام، ويُعدّ الزامل بالفعل أحد مؤسسي هذه الصناعة في المملكة العربية السعودية، وكان له دور مهم في تشجيع الصناعات التحويلية، وتمثل هاتان الصناعتان معًا مساهمة مهمة في التطوُّر الصناعي للمملكة العربية السعودية.

وعبدالرحمن الزامل، شقيق عبدالعزيز، يعبر عن ذلك، فيقول:

لقد صنع تزويد خام الغاز الطبيعي للقطاع الخاص التاريخ؛ فلم يكن هذا ليحدث لو لم يكن عبدالعزيز موجودًا هناك. كان يعرف القطاع الخاص جيدًا، وكان مطلعًا على مصادر قوته، وساعده ذلك على الوقوف بفاعلية إلى جانب إصدار معايير تشريعية تسمح بإنشاء صناعة بتروكيماويات في القطاع الخاص وبازدهارها.

وكان سعر المادة الخام المقدمة للشركات الكيماوية في القطاع الخاص مغريًا، ووفق ما يقول الزامل:

كان سعر الغاز الجاف خمسة وسبعين سنتًا لكل مليون وحدة حرارية بريطانية؛ والغاز السائل كان بالسعر العالمي، الذي يستند إلى سعر النافتا في اليابان، ناقص 28%، وهذا ما جعل السعودية واحدة من أكثر الأماكن منافسة من حيث تكلفة إنتاج البتروكيماويات.

وكانت هذه الخطوة تهدف إلى دفع كثير من المستثمرين إلى قطاع المشروعات الكيميائية، ومع هذا النظام والتسعيرة، كان القطاع الخاص جاهزًا للمشاركة في تصنيع البتروكيماويات: في الواقع كانت الحكومة تشجّع القطاع الخاص للدخول في مجال تصنيع البتروكيماويات، وفي ذلك الوقت كانت سابك الشركة الوحيدة التي تحصل على مخصصات من المواد الخام؛ ولكن انضم إليها الآن كثير من شركات القطاع الخاص.

وكانت مشروعات كثيرة قد بدأت، وأصبحت تنتج العطور وبروميد بيوتايل، ولكن تأثير السياسة التي اجتهد الزامل في تطبيقها أصبح واضحًا بعد أن ترك الزامل المنصب الذي تولاه، عام 1995م، وفي السنوات اللاحقة بدأت مجموعة الشركات الخاصة البتروكيميائية التي تعتمد على تخصيصات من المواد الخام، تعمل على بدء عملياتها الإنتاجية، وكانت شركات سعودي شيفرن، ونماء للكيماويات، وتيلدين، من أبرز الشركات في هذا المجال.

الصناعات التحويلية

وفيما يتعلق بالصناعات التحويلية التي تعتمد على المواد الخام من الصناعات الأساسية، كانت هناك بعض القضايا المعقدة التي كان على الزامل أن يأخذها في الحسبان، وفي دوره المزدوج وزيرًا للصناعة والكهرباء ورئيسًا لشركة سابك، كان هدفه أن تزيد سابك من أرباحها، وفي الوقت نفسه حرص على دعم تطور الشركات في القطاع الخاص، التي اعتمدت على سابك من أجل تزويدها بالمواد الخام، وشمل ذلك الشركات التي تنتج المواد البلاستيكية والمواد الكيميائية الوسيطة.

ولم تكن شكاوى العملاء السعوديين من سابك كثيرة، وأشاروا في معظمها إلى أن سابك تدفع سعرًا مخفضًا للمواد الخام التي كانت تتلقاها من الحكومة السعودية، ولكن لم يستفد المصنعون المحليون من هذه الميزة، بل كانوا يشترونها بسعر الأسواق العالمية، وكان هذا بالنسبة إلى كثير من المستثمرين غير عادل، ومن ثَم أرادوا من شركة سابك أن تقدِّم لهم خصمًا كبيرًا.

ولكن سابك، من الناحية الأخرى، كانت مترددة في اتخاذ قرار منح تخفيضات في الأسعار للعملاء السعوديين؛ وذلك لأسباب عدة؛ فبداية لا يُعدّ اتخاذ مثل هذا القرار ممارسة تجارية جيدة، إذ إنه سيؤثر سلبًا في الدخل الصافي لشركة سابك، وهذا الأمر سيُعدّ غير عادل بالنسبة إلى المسهمين. وثانيًا، يمكن أن يتسبب تقديم مثل هذه التخفيضات في مشكلات مع العملاء في الخارج، الذين يُعَدّون منافسين مع المنتجين السعوديين، ولأن سابك تعتمد على التصدير الخارجي فقد كان هذا الأمر مصدر قلق كبير، فاضطر الزامل إلى أن يقدم بعض التنازلات التي من شأنها أن تهدئ المستثمرين السعوديين، ولكن في الوقت نفسه لا تؤثر في الأرباح أو الصادرات إلى الخارج.

> حاولت إقناع الأشخاص في سابك بأهمية وجود عملاء محليين وإقليميين، ومع التخطيط السليم يمكن أن يكون هؤلاء العملاء مسؤولين عن 20% من مبيعات سابك، فقد كانت الخيارات واضحة، فقد كان من مصلحة سابك تبني ممارسات

التسعير للعملاء المحليين وقربها من مواقع الإنتاج، وقد يكون من المنطق أن نقدم للعملاء المحليين أسعارًا مخفضة؛ لأن تكاليف سابك من حيث الخدمات اللوجستية ستكون أقل.

وكان من المهم لشركة سابك إدراك أن هؤلاء العملاء المحليين قد يصبحون عملاء على المدى الطويل، فإن المصنع في سنغافورة يمكنه أن يشتري منك اليوم ومن شخص آخر في المستقبل، ولكن العميل المحلي يمكنه وبكل سهولة أن يصبح عميلًا موثوقًا به أكثر، بحيث يلجأ إلى سابك أولًا، ولهذا شجعت سابك على تزويد العملاء المحليين والإقليميين ببعض المزايا.

ونتيجة لذلك عرضت شركة سابك على عملائها الإقليميين والمحليين بعض المزايا، التي اشتملت على خصم للكميات الكبيرة، وخصم على رسوم الشحن من السعر، وشروط أفضل للحساب المفتوح، والوعد بتلبية احتياجات العملاء الإقليميين والمحليين أولًا، في حال تجاوز الطلب على المنتج إمكانات تزويده. يقول الزامل:

لقد ساعدت هذه التنازلات المتواضعة على التخفيف من حدة الوضع، ولكن لم تُحلَّ جميع القضايا، فلا يزال العملاء في المملكة العربية السعودية يَشْكون من أنهم لا يستفيدون من تخفيضات الأسعار التي تدفعها سابك لشراء المواد الخام، ولا ريب أن سابك كانت في حاجة إلى ضمان ربحها، ويريد العملاء أن تكون مشروعاتهم أكثر ربحية، ومن المتوقع أن تؤدي طريقة التسعير التي تنتهجها سابك إلى مشكلات في المستقبل، وكان الطلب الآخر من العملاء المحليين أن تلتزم سابك على المدى الطويل بتزويد الإيثيلين والبروبيلين مدة عشر سنوات، وكان بمقدور سابك الالتزام بالتزويد سنة واحدة لا أكثر، وكان من الواضح أن المصنِّعين المحليين يريدون الاستقرار عندما يبدؤون التخطيط لمستقبلهم، وكانت هذه مشكلات قد يتعذَّر إيجاد حلٍّ لها.

مقاييس النمو

كان من دواعي سرور الزامل حدوث نمو ثابت للنشاط الصناعي في الأعوام منذ 1983 إلى 1995م:

عندما كنت وزيرًا، ورأيت هذه الديناميكية شعرت بالرضا، كنت أذهب لأشاهد كيف كان القطاع الخاص يزخر بالحياة؛ كانت الصناعات الغذائية والدوائية في نمو مستمر، وقد استمتعت كثيرًا بزيارة المدن الصناعية، ورأيتها في نمو مستمر، وعندما بدأنا كنا نستدرج الناس، «ونرجوهم أن ينشئوا المشروعات»، وفي الوقت الذي عينت وزيرًا، أصبح كثير من الناس يتدفقون إلينا لبدء مشروعات جديدة.

وعندما كان الزامل وزيرًا للصناعة والكهرباء، توسع دور القطاع الخاص، وهو ما ساعد على تعويض انخفاض الاستثمارات الحكومية في مجال الصناعة، ومن خلال تعزيز البيئة التنظيمية التي شجعت، ومكنت القطاع الخاص من بدء مشروعات جديدة، والدخول في شراكة مع الشركات الأجنبية في المشروعات الحيوية، والاستثمار في التقنية التي تتطلب رؤوس أموال ضخمة، عمل الزامل على جعل القطاع الخاص محركًا للنمو الاقتصادي والتنويع، وكانت لديه رؤية وقيادة حاسمة لوضع مسؤولية التنمية الاقتصادية بيد القطاع الخاص.

وتجلَّى نجاح الزامل في العدد المتزايد من شركات القطاع الخاص في أثناء توليه منصب الوزير، وتمثل النجاح أيضًا في ازدياد حجم استثمار رأس المال الخاص، وعند تخليه عن منصبه كانت مساهمة القطاع الخاص في إجمالي الناتج المحلي قد ارتفعت إلى 45%، ونسبة التصنيع وحدها تبلغ 8% من حجم المساهمة.

ويُظهر العدد المتزايد لمؤسسات القطاع الخاص في الجدولين رقم (1) و(2) أثر تولي عبدالعزيز الزامل منصب وزير الصناعة والكهرباء.

الجدول رقم (1)

عدد مؤسسات القطاع الخاص بحسب السنة*

السنة	العدد
1987	11,926
1988	11,970
1989	12,046
1990	12,006

السنة	العدد
1991	12,131
1992	14,269
1993	15,487
1994	16,508
1995	17,234
1996	17,972

* انظر: التقارير السنوية للمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية (1974 - 1986م).

الجدول رقم (2)

عدد المؤسسات الصناعية الخاصة*

السنة	عدد المصانع	مجموع الاستثمار (مليون دولار أمريكي)	مجموع العمالة
1983	1,196	18,842	133,368
1985	1,401	34,095	155,567
1987	1,583	35,456	168,010
1989	1,800	40,019	183,011
1991	2,000	36,751	172,848
1993	2,234	40,325	196,022
1996	2,598	50,846	240,031

* المصدر: وزارة التخطيط (حقائق وأرقام، 1970 - 2014م)، ص285.

ومنذ عام 1985م إلى عام 1995م ارتفعت مساهمة قطاع الصناعة الخاص في إجمالي الناتج المحلي السعودي، كما هو موضح في الجدول رقم (3)، ولقد ازداد إجمالي الناتج المحلي السعودي 40%، من 404 مليارات ريال سعودي (110 مليارات دولار أمريكي) عام 1985م، إلى 567 مليار ريال سعودي (153 مليار دولار أمريكي) عام 1996م، وفي الوقت نفسه نمت البتروكيماويات بصفتها جزءًا من الناتج المحلي الإجمالي.

الجدول رقم (3)

مساهمة التصنيع في الناتج المحلي العام (مليون ريال سعودي)*

السنة	1985	1995
تكرير البترول	13.8	13.5
البتروكيماويات	0.5	3
أخرى	13.1	14.6

* المصدر: من خطَّتَي التطوير الوطني الخامسة والسادسة.

وكان من المثير للإعجاب أيضًا مساهمة القطاع الخاص المهمة في تكوين رأس المال الثابت؛ من خلال استصلاح الأراضي، وشراء الآلات، وغير ذلك، ويبيِّن الجدول رقم (4) المساهمة الفاعلة للقطاع الخاص في تطوُّر المجتمع السعودي في أثناء حقبة الزامل وزيرًا.

الجدول رقم (4)

مساهمة القطاع الخاص في تكوين رأس المال الثابت

السنة	مليون دولار أمريكي	النسبة المئوية من المجموع الوطني
1987	8,279	47.62
1988	8,438	55.59
1989	8,690	53.95
1990	7,487	37.54
1991	9,814	42.54
1992	14,583	58.19
1993	16,112	61.37
1994	13,890	61.85
1995	14,298	57.31
1996	21,706	79.14

* انظر: تيم نبلوك وآخرون، الاقتصاد السياسي للمملكة العربية السعودية The political Economy of Saudi Arabia (New York: Routledge, 2007), p86.

وفق ما يبيِّن الجدول رقم (5)، ازداد عدد العاملين في قطاع التصنيع على الرغم من كساد الاقتصاد الوطني في معظم ثمانينيات القرن العشرين وتسعينياته، وقد عانت من ذلك على وجه الخصوص الشركات الخاصة العاملة في قطاع التصنيع التي كان يدعمها الزامل، وتظهر في الجدول تحت عنوان (الصناعات الأخرى)، وكان هناك أكثر من 350 مشروعًا مشتركًا أجنبيًّا عاملًا في السعودية عندما ترك الزامل الوزارة، أسهمت في نقل التقنية وتوفير فرص العمل للمواطنين، ومثَّل ذلك رأسمال استثماريًّا قدره 80 مليار ريال سعودي (22 مليار دولار أمريكي).

الجدول رقم (5)

الأشخاص العاملون في قطاع التصنيع*

السنة	1985	1990	1995
تكرير البترول	14,000	14.600	16,800
البتروكيماويات	4,700	6,200	8,000
الصناعات الأخرى	405,000	473,000	542,000

* المصدر: خطط التنمية الخامسة.

وتعرض هذه المقاييس المتنوعة بعض الطرائق المهمة التي وطَّد من خلالها عبدالعزيز الزامل تطوُّر الاقتصاد السعودي في أثناء عمله وزيرًا.

* * *